

تقرير وفد مجلس الشورى بشأن المشاركة
في المؤتمر الثاني لرؤساء المحاكم الإدارية
في الدول العربية، المنعقد في أبوظبي
- دولة الإمارات العربية المتحدة، خلال
الفترة من ١١ - ١٢ سبتمبر ٢٠١٢م.

التاريخ : (الاثنين) 19 نوفمبر 2012م

معالي السيد / علي بن صالح الصالح الموقر
رئيس مجلس الشورى

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،

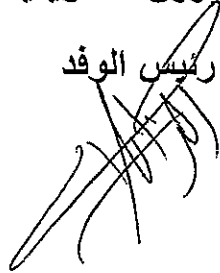
يطيب لنا أن نرفق لمعاليتكم تقرير وفد مجلس الشورى الذي شارك في المؤتمر الثاني لرؤساء المحاكم الإدارية في الدول العربية، والذي عقد بمدينة أبو ظبي في دولة الإمارات العربية المتحدة، خلال الفترة من 11 إلى 12 سبتمبر من العام الجاري.

هذا وتفضلوا معاليتكم بقبول فائق التحية والإحترام،،

دلال جاسم الزايد

رئيس لجنة الشؤون التشريعية والقانونية

رئيس الوفد





مملكة البحرين
مجلس الشورى

تقرير
المؤتمر الثاني لرؤساء المحاكم الإدارية في الدول
العربية



أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة

12-11 سبتمبر 2012م

الفهرس

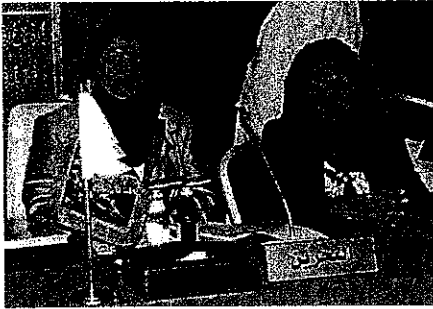
3	أولاً: المقدمة
3	ثانياً: الوفد المشارك
4	ثالثاً: محاور المؤتمر
4	رابعاً: مجريات المؤتمر
4	• الجلسة الافتتاحية
4	• جلسة العمل الأولى
5	• جلسة العمل الثانية
5	• جلسة العمل الثالثة
5	• جلسة العمل الرابعة
6	خامساً: مشاركة وفد مجلس الشورى
7	سادساً: الجلسة الختامية والتوصيات
8	سابعاً: محاور المؤتمر المقبل
9	ثامناً: خاتمة
10	تاسعاً: المرفقات

أولاً- المقدمة:

بدعوة من المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية التابع لمجلس وزراء العدل العرب المنبثق عن جامعة الدول العربية، وباستضافة كريمة من حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، شارك وفد من مجلس الشورى برئاسة سعادة الاستاذة دلال جاسم الزايد رئيسة لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بالمجلس، في المؤتمر الثاني لرؤساء المحاكم الإدارية في الدول العربية، خلال الفترة من 11 إلى 12 سبتمبر 2012م، في مدينة أبوظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة، تحت رعاية معالي الدكتور هادف بن جوعان الظاهري وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء.

وقد شارك في المؤتمر وفود تمثل 15 جهة قضائية وبرلمانية في الدول العربية الآتية: الإمارات، والبحرين، والجزائر، والسعودية، والسودان، والعراق، وسلطنة عمان، وفلسطين، وقطر، والكويت، ولبنان، وليبيا، ومصر، والمغرب، واليمن.

ثانياً- الوفد المشارك:



1- سعادة الاستاذة/ دلال جاسم الزايد
رئيسة لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بمجلس
الشورى
رئيسة الوفد

2- سعادة الاستاذة/ جميلة علي سلمان
عضو لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بمجلس الشورى
عضو الوفد

المرافق الإعلامي والإداري:
- السيدة/ وفاء محمد الذواودي
أخصائي إعلام أول بمجلس الشورى

ثالثاً- محاور المؤتمر:

- 1) إختصاصات القضاء الإداري بين الإطلاق والتقييد.
- 2) أعمال السيادة الخارجة عن إختصاص القضاء الإداري بين الإطلاق والحصص.
- 3) قضاء الاستعجال الإداري.
- 4) مشكلات تنفيذ الأحكام الصادرة عن القضاء الإداري والحلول المقترحة.

رابعاً- مجريات المؤتمر:

الجلسة الافتتاحية:

افتتح المؤتمر اعماله بكلمة لسعادة الدكتور عبدالوهاب عبدول رئيس المحكمة الاتحادية العليا بدولة الامارات العربية المتحدة، حيا فيها المشاركين بالمؤتمر، متمنيا أن يخرج المؤتمر بتوصيات تعزز مسيرة القضاء في الدول العربية من خلال وضع آليات قابلة للتطبيق منسجمة مع المنظومة والآليات المعمول بها في كل دولة مع مراعاة هذه الخصوصيات.

كما تحدث سعادة الدكتور السفير عبدالرحمن الصالح الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية رئيس المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية، حيث أشار إلى أهمية هذا الاجتماع لما يؤمنه من تبادل الخبرات والتجارب، مؤكداً على أن المحاكم الإدارية هي ضمان حسن سير العدالة وانضباط الإدارة والمجتمع، مشدداً على استمرار المركز في مسيرته لتحقيق مقاصد وأهداف مجلس وزار العدل العرب في تطوير الأجهزة القضائية والتشريعات وتوحيدها.

جلسة العمل الأولى:

ناقشت جلسة العمل الأولى المحور الأول تحت عنوان "إختصاصات القضاء الإداري بين الإطلاق والتقييد"، حيث ترأس جلسة العمل سعادة الدكتور عبدالوهاب عبدول رئيس المحكمة الاتحادية العليا بدولة الامارات العربية المتحدة (رئيس المؤتمر).

وتضمنت الجلسة أوراق عمل تقدم بها كل من:

- 1- سعادة الاستاذة دلال جاسم الزايد عضو مجلس الشورى - مملكة البحرين
- 2- الدكتور وهبي محمد مختار - جمهورية السودان.
- 3- الدكتور عبداللطيف نايف - جمهورية العراق.

- 4- القاضي عبدالله السنيدي - سلطنة عمان.
- 5- الدكتور حسن محمد المهدي - دولة قطر.
- 6- القاضي زياد شبيب- الجمهورية اللبنانية.

جلسة العمل الثانية:

انعقدت جلسة العمل الثانية ضمن اليوم الأول للمؤتمر برئاسة رئيس المجلس الأعلى للقضاء في دولة قطر معالي القاضي مسعود محمد العامري، لمناقشة المحور المتعلق باعمال السيادة الخارجة عن إختصاص القضاء الإداري بين الإطلاق والحصص، وتضمنت الجلسة أوراق عمل تقدم بها كل من:

- 1- الشيخ إبراهيم بن سليمان الرشيد- المملكة العربية السعودية.
- 2- د.وهبي محمد مختار- السودان.
- 3- الاستاذ مسعودي حسين- الجزائر.
- 4- د.محمد ماضي- العراق.
- 5- القاضي خالد بن محمد الخزيري- سلطنة عمان.
- 6- القاضي شكري صادر- لبنان.
- 7- المستشار عبدالقادر جمعة رضوان- ليبيا.
- 8- المستشار حمدي الوكيل- مصر.
- 9- القاضي رشيد صادق- المغرب.

جلسة العمل الثالثة:

عقدت جلسة العمل الثالثة اعمالها في اليوم الثاني للمؤتمر بتاريخ (12 سبتمبر 2012م) برئاسة شكري صادر رئيس مجلس شوري الدولة بالجمهورية اللبنانية، والتي تناول واقع قضاء الاستعجال الإداري، وتحدث فيها:

- 1- القاضي إبراهيم بن صالح السويلم- السعودية.
- 2- القاضي خالد بن محمد الخزيري- سلطنة عمان.
- 3- المستشار الطاهر خليفة الواعر- ليبيا.

جلسة العمل الرابعة:

ترأس هذه الجلسة السيدة فله هني رئيسة مجلس الدولة في الجزائر، والتي اعطت بدورها صورة عن واقع القضاء والقانون الإداري في الجزائر، وتحدث خلال الجلسة كل من:

- 1- د.عبدالوهاب عبدول- الإمارات.

- 2- القاضي بندر بن عبدالرحمن الفالح - السعودية.
- 3- د.وهبي محمد مختار- السودان.
- 4- القاضي زاهر العبري- سلطنة عمان.
- 5- القاضي بدر علي بن علي الجمرة- اليمن.

خامساً- مشاركة وفد مجلس الشورى:

استهلت جلسة العمل الأولى أعمالها بالورقة المقدمة من وفد مجلس الشورى برئاسة سعادة الاستاذة دلال جاسم الزايد رئيسة لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بالمجلس، والتي تناولت من خلالها الطبيعة القانونية للقضاء الإداري وفق النظام القضائي في مملكة البحرين القائم على نظام القضاء الواحد (الانجلوسكسوني)، والذي يختص بنظر جميع المنازعات، بحيث أخذ بفكرة القضاء الإداري الموضوعي وجعل ولاية المنازعات فيها للدائرة الإدارية في المحاكم المدنية، كإلغاء القرارات الإدارية والتعويض عنها والدعاوى المتعلقة بالعقود الإدارية ودعاوى الجوازات.

كما تطرقت رئيسة الوفد ضمن ورقة العمل إلى أهمية القضاء الإداري كونه الجهة الرقابية على الإدارة في حال مخالفتها للقانون أو إساءة استعمالها للسلطة الممنوحة لها بموجب الدستور والقانون، وفي حال مخالفتها لمبدأ المشروعية، مشيرة إلى بعض المعوقات والتحديات التي يواجهها القضاء الإداري في المملكة، ومن بينها عدم قدرة التواصل مع أعضاء السلطة التشريعية لبيان مواطن الخلل في التشريع، وعدم وجود قضاء إداري مستقل، والتأخير في تنفيذ الأحكام.

كما طرحت سعادة الاستاذة دلال جاسم الزايد رئيسة الوفد في ختام ورقة العمل عددا من التوصيات، والتي تم بالفعل الأخذ بعدد منها ضمن التوصيات النهائية التي خرج بها المؤتمر في ختام أعماله، وتتضمن:

1. اتخاذ التدابير التشريعية اللازمة لتعديل قانون السلطة القضائية والقوانين ذات الصلة بما يكفل إنشاء محاكم مستقلة بشكل تام تختص بنظر المنازعات الادارية فقط.
2. اتخاذ التدابير التشريعية اللازمة لوضع الاجراءات القضائية بما يكفل التيسير وسرعة البت في المنازعات الادارية من الناحية الاجرائية والمواعيد الزمنية.
3. إنشاء محكمة لتنفيذ الاحكام الصادرة من المحاكم الادارية.
4. شمول الاحكام الصادرة بالنفاذ المعجل للحفاظ على المراكز القانونية للأفراد وحقوقهم.

5. توفير التدريب اللازم للقضاة في مجال القضاء الاداري وتعزيز التعاون وتبادل الخبرات في هذا المجال بين الدول العربية.
6. تشجيع وتحفيز المحامين والمختصين بالشأن القضائي على التواصل مع أعضاء السلطة التشريعية لاقتراح وإبداء الرأي لاتخاذ ما يلزم من إجراءات تشريعية وتدابير تنفيذية لتطوير العمل في مجال القضاء الاداري.
7. العمل على تزويد المجلس الأعلى للقضاء في الدول العربية بكافة التوصيات التي تصدر عن المؤتمر.

سادساً- الجلسة الختامية والتوصيات:

تم في الجلسة الختامية مناقشة التوصيات المقترحة من المشاركين، وتبادل الآراء بشأن كل بند منها، حيث تم التوافق على التوصيات التالية:

أولاً: أن يكون التظلم من القرارات الإدارية اختيارياً.

ثانياً: التأكيد على تنفيذ أحكام القضاء الإداري، دون إبطاء أو تأخير والدعوة إلى إجراء التعديلات التشريعية اللازمة.

ثالثاً: العمل على تضييق نطاق مفهوم أعمال السيادة.

رابعاً: ضرورة العمل على تحسين ودعم استقلالية القضاء الإداري وأن يكون له اختصاص عام في نظر المنازعات الإدارية كافة.

خامساً: إنشاء دوائر قضائية لتنفيذ الأحكام الصادرة عن المحاكم الإدارية.

سادساً: نشر الأحكام والاجتهادات القضائية الإدارية في المجلات والنشرات القضائية والعمل على توعية المواطنين بالقانون الإداري وأهميته وكيفية التعااطي معه وإنشاء مجلة عربية تعنى بأمور القضاء الإداري.

سابعاً: الاهتمام بتدريس القانون الإداري في الجامعات بصورة أكثر تعمقا وتخصصا والعناية بتدريب القضاة العاملين في القضاء الإداري وتشجيع تبادل الزيارات والخبرات وتعزيز التعاون في هذا المجال بين الدول العربية.

ثامناً: إيجاد آليات لتعزيز التواصل بين القضاء الإداري والمحامين العاملين في مجال القضاء الإداري مع السلطة التشريعية لاقتراح الآراء وإيجاد الحلول الملائمة لتطوير القضاء الإداري وتقنين الاجتهادات.

تاسعاً: ميكنة المحاكم الإدارية وأعمالها القضائية وأحكامها واجتهاداتها واعتماد التقنيات الحديثة في مجال عمل القضاء الإداري.

عاشراً: نظراً لتدخل العلاقة بين القضاء الإداري و الجهات المختصة بالتشريع يوصي المشاركون بتكليف المركز العربي للبحوث القانونية و القضائية الاعداد لندوة تجمع بين الجهتين لتأطير وتنظيم العلاقة بينهما للوصول إلى افضل النتائج.

كما رفع المشاركون في ختام اعمال المؤتمر عظيم الشكر والتقدير إلى صاحب السمو الشيخ خليفة بن راشد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة وحكومته على حفاوة وكرم الضيافة، مفوضين معالي وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الاتحادي رفع برقية شكر باسمهم إلى سموه.

كما توجهوا بالشكر إلى معالي وزير العدل الدكتور هادف بن جوعان الظاهري على رعايته اعمال المؤتمر، وإلى سعادة الدكتور عبدالوهاب عبدول رئيس المحكمة الاتحادية العليا بدولة الإمارات ورئيس المؤتمر، على حسن إدارته لأعمال المؤتمر، وإلى رئيس المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية ومساعديه على الجهود التي بذلوها لإعداد وتنظيم المؤتمر.

سابعاً- محاور المؤتمر المقبل:

ضمن اعمال الجلسة الختامية للمؤتمر، تم التوافق بين الوفود المشاركة على اعتماد عدة محاور للنقاش في المؤتمر الثالث لرؤساء المحاكم الإدارية في الدول العربية، وذلك على النحو الآتي:

- قانون المرافعات الإدارية.
- قواعد الاثبات في قانون الإجراءات الإدارية.
- دور السلطة التشريعية في دعم التشريعات المساندة لعمل القضاء.
- السلطة القضائية.

- استثمار الصلاحيات الدستورية الرقابية للسلطة التشريعية لمراقبة الإدارة في التزامها بحدود المشروعية وتنفيذ الأحكام القضائية.
- قرارات نزع الملكية للمنفعة العامة.
- دعاوى الجنسية.

ثامناً. خاتمة:

في ظل المشاركة المحدودة التي لاحظها الوفد لممثلين عن السلطة التشريعية في الدول العربية ضمن الوفود المشاركة في المؤتمر، فقد سعى الوفد من خلال ورقة العمل التي تقدم بها ومن خلال مشاركاته ومدخلاته المختلفة في سير المناقشات، إلى التأكيد على أهمية تعزيز التعاون والتواصل بين أعضاء السلطة التشريعية من جهة، والمختصين بالشأن القضائي من جهة أخرى، وهو ما من شأنه جعل أعضاء السلطة التشريعية أكثر دراية بأوجه القصور أو الاحتياجات عند سن تشريع ينظم عمل السلطة القضائية، أو عند تخصيص الميزانية اللازمة للسلطة القضائية ضمن بنود الميزانية العامة للدولة، وذلك إدراكاً بأهمية تسخير التدابير التشريعية والتنفيذية التي تمكن القضاء من أداء المسؤولية المناطة به.

حيث تم في هذا الخصوص الموافقة على اقتراح وفد مجلس الشورى بشأن محاور المؤتمر المقبل والتي تم اعتمادها في ختام أعمال المؤتمر، بحيث يتناول ضمن محاوره دور السلطة التشريعية في دعم التشريعات المساندة لعمل القضاء، وكيفية استثمار الصلاحيات الدستورية الرقابية للسلطة التشريعية لمراقبة الإدارة في التزامها بحدود المشروعية وتنفيذ الأحكام القضائية.

وإذا نُؤكّد على أهمية ما خرج به المؤتمر من توصيات ونتائج، بالإضافة إلى ما حققه من استفادة عبر الإطلاع والتعرف على تجارب الدول المشاركة على صعيد القضاء الإداري، وذلك من خلال اللقاء المباشر بالمتخصصين في العمل القضائي في هذه الدول، فإننا نتوجه بالشكر والتقدير لمعالي السيد علي بن صالح الصالح رئيس مجلس الشورى على تلبية دعوة المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية للمشاركة في هذا المؤتمر المتخصص.

كما يسرنا أن نبدي تقديرنا للجهود التي بذلتها مرافق الوفد/ السيدة وفاء الذواوي (أخصائي إعلام أول) طوال فترة المشاركة، والتي كان لها كبير الأثر في تيسير الجوانب الإدارية والإعلامية الخاصة بهذه المشاركة.

تاسعاً- المرفقات:

- 1- جدول أعمال المؤتمر.
- 2- كلمة الافتتاح لرئيس المحكمة الإدارية العليا بدولة الإمارات.
- 3- ورقة عمل وفد مجلس الشورى.
- 4- التوصيات.
- 5- الملف الإعلامي.

والله ولي التوفيق،،

جدول الأعمال



المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية



وزارة العدل

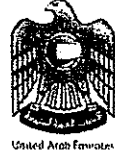
برنامج أعمال
المؤتمر الثاني لرؤساء المحاكم الإدارية في الدول
العربية

11 ، 12 سبتمبر 2012

أبو ظبي



المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية



وزارة العدل

اليوم الأول : الثلاثاء 2012/9/11

09:00-09:30 الاستقبال والتسجيل

09:30-10:00 افتتاح المؤتمر بالسلام الوطني لدولة الامارات العربية المتحدة

* كلمة سعادة القاضي الدكتور/ عبدالوهاب عبدول

رئيس المحكمة الاتحادية العليا الاماراتية

* كلمة سعادة السفير عبدالرحمن الصلح - الأمين العام المساعد

رئيس المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية

10:00-10:30 استراحة

10:30-11:10 عرض أوراق المحور الأول

اختصاصات القضاء الإداري بين الإطلاق والتقييد

الجلسة الأولى

رئيس الجلسة: السيد القاضي/د.عبدالوهاب عبدول/ الامارات

المتحدثون : الاستاذة المحامية/ دلال الزايد /البحرين

المتحدثون : السيد القاضي/ د.وهبي محمد مختار / السودان

السيد القاضي/د.عبداللطيف نايف عبداللطيف /العراق

السيد القاضي /عضو وفد سلطنة عمان /عمان

السيد القاضي/ د.حسن محمد المهدي / قطر



المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية



وزارة العدل

11:45-11:15 مناقشة أوراق المحور الأول

12:15-11:45 عرض أوراق المحور الثاني

أعمال السيادة الخارجة عن نطاق القضاء الإداري
بين الإطلاق والحصر

الجلسة الثانية

رئيس الجلسة : السيد القاضي / مسعود محمد العامري / قطر
المتحدثون : السيد القاضي / عضو وفد الجزائر / الجزائر
السيد القاضي / عضو وفد السعودية / السعودية
السيد القاضي / د.وهبي محمد مختار / السودان
السيد القاضي / عضو وفد العراق / العراق

12:30-12:15 استراحة قصيرة

01:10-12:30 تابع / عرض أوراق المحور الثاني

الجلسة الثالثة

رئيس الجلسة : السيد القاضي / كمال بشير الدهان / ليبيا
المتحدثون : السيد القاضي / عضو وفد عمان / عمان
السيد القاضي / عبد القادر جمعه رضوان / ليبيا
السيد المستشار / حمدي الوكيل / مصر
السيد المستشار / رشيد صادقي / المغرب



المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية



وزارة العدل

02:00-01:15 مناقشة أوراق المحور الثاني
وإعلان انتهاء أعمال اليوم الأول

- الساعة الثامنة مساءً، حفل عشاء يقيمه السيد القاضي / د. عبدالوهاب عبدول رئيس المحكمة الاتحادية العليا على شرف رؤساء وأعضاء الوفود المشاركة في القاعة رقم C1 بفندق الإقامة.



المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية



United Arab Emirates

وزارة العدل

اليوم الثاني – الأربعاء 2012/9/12

10:00-09:30 عرض أوراق المحور الثالث

قضاء الاستعجال الإداري

الجلسة الأولى

رئيس الجلسة : السيد القاضي / شكري صادر / لبنان

المتحدون: السيد القاضي / إبراهيم بن صالح السويلم / السعودية

السيد القاضي / عضو وفد عمان / عمان

السيد القاضي / الطاهر خليفة الواعر / ليبيا

10:30-10:00 مناقشة أوراق المحور الثالث

11:30-10:30 عرض أوراق المحور الرابع

مشكلات تنفيذ الأحكام الصادرة عن القضاء الإداري والحلول المقترحة



المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية



وزارة العدل

الجلسة الثانية

رئيس الجلسة: السيدة القاضية/ فلة هني/ الجزائر

المتحدثون: السيد القاضي/د. عبدالوهاب عبدول /الإمارات

السيد القاضي/بندر بن عبدالرحمن الفالح/السعودية

السيد القاضي/ د.وهبي محمد مختار/ السودان

السيد القاضي/ د.كريم خميس خصباك / العراق

السيد القاضي/ عضو وفد عمان /عمان

12:00-11:30 مناقشة أوراق المحور الرابع

12:30-12:00 استراحة

01:00-12:30 مناقشة البيان الختامي، وتبادل الكلمات لرؤساء الوفود المشاركة والختام.

* رجاء :

حرصاً على وقتكم الثمين ، يرجى من كل متحدث عرض أو قراءة ورقته خلال عشر دقائق المخصصة له.

كلمة الافتتاح لرئيس المحكمة
الإدارية العليا بدولة الإمارات

بسم الله الرحمن الرحيم

**كلمة سعادة القاضي الدكتور/عبدالوهاب
عبدول رئيس المحكمة الاتحادية العليا، في
حفل افتتاح المؤتمر الثاني لرؤساء
الحاكم الإدارية في الدول العربية ، الذي
عُقد بفندق.....أبوظبي**

يومي 11،12/سبتمبر 2012

- صاحب المعالي الدكتور/ هادف بن جوعان الظاهري.
- رئيس المجلس الأعلى للقضاء الاتحادي- وزير العدل،
- أصحاب وصاحبات المعالي والسعادة الأكارم.... رؤساء المحاكم الإدارية المشاركين في المؤتمر أصالة أو نيابة،
- أصحاب وصاحبات السعادة الأفاضل... أعضاء الوفود المرافقة،
- سعادة السفير عبدالرحمن الصلح ، رئيس المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية والوفد المرافق،
- أصحاب السعادة أعضاء السلطة القضائية المحترمين،
- السادة الحضور الكرام.....
- كل باسمه وصفته ولقبه ومنصبه،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وبعد،،،

أرحب بكم أجمل ترحيب في بلدكم الإمارات
العربية المتحدة، ومن عاصمتها الاتحادية مدينة
أبوظبي.

هذه المدينة التي احتضنت ثلاثة أول مؤتمرات
لرؤساء المحاكم العليا. أولها المؤتمر الدولي لرؤساء
المحاكم العليا في العالم عام 2008. وثانيها المؤتمر
الأول لرؤساء المحاكم العليا في الدول العربية عام
2010. وثالثها المؤتمر الأول لرؤساء المحاكم العليا
والتميز في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
في ابريل من هذا العام .

وها هي اليوم تتشرف باحتضان المؤتمر الثاني
لرؤساء المحاكم الإدارية في الدول العربية الذي عقد
مؤتمره الأول في مقر المركز العربي للبحوث القانونية
والقضائية بمدينة بيروت عام 2011. وبذلك تكون

مدينة أبوظبي أول عاصمة عربية (غير عاصمة دولة
المقر) تستضيف المؤتمر .

هذا المؤتمر الذي أنتم تمثلون فيه المحاكم الإدارية
العليا في دولكم، إما أصالة أو نيابة .

حضرات الرؤساء والقضاة والحضور الاكارم....

إننا نتمنى على مؤتمرنا هذا ، أن يخرج بقرارات
أو توصيات تعزز مسيرة القضاء الإداري في دولنا
العربية، وأن نعمل من خلال مؤتمرنا هذا والمؤتمرات
اللاحقة على وضع آليات عملية قابلة للتطبيق ومتوافقة
مع ظروف دولنا تعزز مسيرة قضاءنا الإداري، آخذين
بعين الاعتبار خصوصيات نظمنا السياسية والقضائية
والاقتصادية والقانونية.

وإذا كانت محاور مؤتمرنا هذا كلها على درجة
كبيرة من الأهمية ، فان محور مشكلات تنفيذ الأحكام

الإدارية يقف على رأسها، إذ لا خير في قضاء لا نفاذ له ، كما جاء في الرسالة العمرية.

إنني أتمنى لمؤتمرنا هذا التوفيق والنجاح في أعماله وفي قراراته وتوصياته. كما أتمنى لكم أيها الرؤساء ومرافقيكم قضاء أوقاتٍ سعيدة في ربوع مدينة أبوظبي العامرة.

ولهذا الغرض فقد حرص منظمو المؤتمر على عدم ازحامكم بالمواعيد والزيارات الرسمية، حتى يتسنى لكم التجوال وفق رغبتكم وإرادتكم .

أكرر ترحيبي بقدومكم الكريم في بلدكم الإمارات ، ونعتذر مسبقاً عن أي تقصير أو خطأ غير مقصود في واجب الاستقبال أو الضيافة أو الوفادة أو التنظيم.

وفقكم الله دائماً إلى ما فيه الخير.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

رئيس المحكمة الاتحادية العليا

القاضي / د. عبدالوهاب عبدول

ورقة عمل الوفد

ورقة عمل

(واقع القضاء الادارى فى مملكة البحرين)

إعداد المحامية /دلال الزايد

عضو مجلس الشورى

مقدمة

إنّ كفالة الرقابة القضائية على مشروعية الأعمال التي تقوم بها الإدارة لتحقيق المصلحة العامة وما يصدر عنها من تصرفات يعد من سمات الدولة الديمقراطية وفي هذا الشأن نجد أن هذه الرقابة إمّا تمارس من خلال أنظمة القضاء المزدوج حيث يباشر مثل هذه الرقابة قضاء مستقل يختص بنظر المنازعات الإدارية والفصل فيها أو أن تكون الدولة قد اعتمدت في منظومتها القضائية على نظام القضاء الواحد إلا أنها تمد ولاية هذا القضاء ليشمل الاختصاص بنظر المنازعات التي تكون بين الإدارة والأفراد ، ونود هنا أن نشير إلى أنّ مملكة البحرين قد اعتمدت نظام القضاء الواحد (الانجلوسكسوني) والذي يختص بنظر جميع المنازعات سواء كانت إدارية ، مدنية أو تجارية بصرف النظر عن أطراف النزاع وطبيعته ، ولم يعرف ازدواجية القضاء رغم شمول ولايته للمنازعات الإدارية .

وسوف نتناول من خلال ورقة العمل الماثلة المحاور التالية :

- الطبيعة القانونية للقضاء الإداري وفق النظام القضائي في مملكة البحرين.
- أهمية القضاء الإداري.
- المعوقات والتحديات .
- التوصيات.

الطبيعة القانونية للقضاء الإداري وفق النظام القضائي في مملكة البحرين

نشير في ذلك إلى أن المرسوم بقانون رقم (42) لسنة بشأن تنظيم السلطة القضائية ، حيث نصت الفقرة (أ) من المادة (105) من دستور مملكة البحرين على ((يرتب القانون المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ، ويبين وظائفها واختصاصاتها)) ،

وقد صدر المرسوم بقانون رقم (42) لسنة 2002 ورتب المحاكم وبين اختصاصات كل منها فقد نصت المادة (6) منه على " تتكون المحاكم المدنية من :

1. محكمة التمييز
2. محكمة الاستئناف العليا المدنية
3. المحاكم الكبرى المدنية
4. المحكمة الصغرى

وتختص كل منها بالفصل في جميع المسائل التي ترفع اليها طبقا للقانون في المواد المدنية والتجارية والادارية ، وفي المنازعات المتعلقة بالاحوال الشخصية لغير المسلمين وفي الجرائم الا ما استثنى بنص خاص "

كما جاءت المادة (7) من قانون السلطة القضائية مؤكدة على ولاية المحاكم المدنية على الفصل في المنازعات الادارية اذ نصت على " فيما عدا أعمال السيادة تختص المحكمة الكبرى المدنية - بدائرة ادارية - بالفصل في المنازعات الادارية التي تنشأ بين الافراد وبين الحكومة أو الهيئات أو المؤسسات العامة ، عدا الحالات التي ينص فيها القانون على خلاف ذلك " .

ولما ذكر فإن الواقع التشريعي يشير الى تبني المشرع البحريني للنظام القضائي الواحد (الانجلوسكسوني) ، وقد أخذ بفكرة القضاء الاداري الموضوعي وقد جعل ولاية الفصل في هذه المنازعات من اختصاص المحاكم المدنية بدائرة ادارية وقصر الاختصاص الولائي لنظر المنازعات الادارية عليها والتي تشكلت وفقاً للقرار رقم (3) لسنة (2002) حيث نصت الفقرة الثانية من المادة الاولى منه على " تختص هذه الدائرة بنظر المنازعات التي تكون الادارة طرفا فيها والمتعلقة بممارسة سلطاتها العامة ، وهي على وجه الخصوص:

1. الدعاوي المتعلقة بإلغاء القرارات الإدارية أو التعويض عنها .

2. الدعاوي المتعلقة بالعقود الإدارية.

3. دعاوي الجوازات الناشئة عن قوانين الجنسية أو الجوازات والهجرة.

ومن هذا نخلص بأنه وبالرغم من تبني المشرع البحريني النظام القضائي الواحد إلا انه لم يغفل المنازعات الادارية وبناء عليه مارس القضاء البحريني موضوعياً رقابته على أعمال السلطة الادارية عند نظره للمنازعات الناشئة بين الافراد والإدارة وفقاً لمبادئ القانون العام والمبادئ التي أرساها القضاء الاداري المزدوج حيث يتم فحص صحة ومشروعية التصرفات والقرارات الادارية وهل استوفت أركانها المشروعية في مواجهة من صدر بحقه ، وقد فصلت وقضت المحاكم البحرينية في العديد من منازعات الافراد مع السلطات الادارية وفي مختلف انواع القضايا الادارية الناشئة عن تصرفات الادارة المادية أو القانونية ولكن هذا الأمر لا يعني أن هذا الوضع كافي إذ إنّ الواقع الفعلي والحاجة أثبتت ضرورة أن تنشأ محاكم مستقلة شكلاً وموضوعاً تختص بنظر المنازعات الادارية مستقلة عن القضاء العادي.

أهمية القضاء الإداري

إن القضاء هي الجهة الرقابية المختصة لضمان التزام الادارة بالسلطات الممنوحة لها وحدودها التي منحها إياها المشرع بموجب القانون وبما يكفل حماية وصون حقوق الأفراد المكفولة بموجب الدستور والقانون من أي تعسف وإساءة لاستعمال السلطة أو انحراف الادارة عند مخالفتها للقوانين والأنظمة ويمنع مخالفتها للقواعد القانونية وتجاوزها لحدود السلطة الممنوحة لها خلافاً لقواعد المشروعية بما تمتلكه وتتمتع به من امتيازات السلطة العامة فيما قد تتخذه بمواجهة الأفراد من قرارات لا تلتزم بها صحيح القانون وتخالف بها القواعد القانونية وذلك من خلال مباشرة القضاء لسلطته فيما يعرض عليها من منازعات وما تصدره بشأنها من أحكام ويجعل عند ثبوت التجاوز أو المخالفة من جانب الادارة تعرضها للمسائلة وبأن تكون الأعمال أو القرارات الصادرة من الادارة معرضة للإبطال والإلغاء من جهة

القضاء وتثبت حق الفرد بالمطالبة بالتعويض ، ونجد أن عند وجود مثل هذه الآلية للرقابة بشكلها الأمثل المطلوب سيحقق كفالة ضمان الافراد بحقوقهم وحررياتهم وستعمل على أن تلتزم الادارة بتطبيق صحيح أحكام القانون والالتزام به لتجنب المساءلة القضائية وأيضاً المسائل البرلمانية من خلال الصلاحيات الدستورية والأدوات الرقابية والسياسية التي يملكها أعضائه في مواجهة السلطة التنفيذية وفي ذات الوقت أيضاً ستجعل من يملك ويقوم بإصدار القرارات الادارية أيضاً ملتزم بمراعاة القانون بما يدل على كفاءته في مباشرة أعمال السلطة والتزامه بالقانون ، وعليه فقد اصبح لزاماً لتمكين القضاء من تحقيق هذا الأمر وتعزيز وإرساء مبدأ المشروعية للتصرفات الادارية أن تسخر له كل التدابير التشريعية والتنفيذية التي تمكن القضاء من خلالها من أداء المسؤولية المناطة به.

ولاشك أن هناك معوقات وتحديات في هذا الجانب ولا نجد حرج في ذكرها والتطرق إليها وإذا ما أردنا التطوير وتحقيق المزيد من الضمانات والالتزام بالمشروعية ، خاصة وإن مملكة البحرين تعمل ومن خلال مؤسساتها الدستورية على تطوير أنظمتها في شتى المجالات ومنها النظام القضائي ولن يتم ذلك إلا من خلال قيامنا بالكشف عن أوجه القصور والتحديات وسبل معالجتها وتطوير الآليات المتاحة حالياً ولاشك أن بعض التجارب الناجحة التي سبقتنا في الدول العربية تجعلنا نعمل لتحقيق كل ما يلزم للدفع بهذا التوجه والأخذ بما تم تطبيقه في بلدانهم والاستفادة من تجاربهم وتجنب ما قد يفصحوا عنه من سلبيات .

المعوقات والتحديات :

1. قلة الوعي والتثقيف لدى الافراد عن ماهية الاجراءات والضوابط التي تحكم التظلم من القرار الاداري وطبيعة المنازعات الادارية.
2. وجود أكثر من إجراء للتظلم على القرار الاداري الصادر في مواجهة الافراد لدى جهة الادارة يأخذ صورة (التظلم الولائي- التظلم الرئاسي) التي تسبق الدعوى الادارية وتعدد صورته .

3. حاجة أعضاء السلطة التشريعية لمعرفة أوجه القصور أو الاحتياجات عند سن التشريع المنظم لأعمال السلطة القضائية وخاصة ما يتعلق بوضع إجراءات التظلم التي تسبق عرض النزاع على السلطة القضائية والمواعيد الزمنية وإجراءات الدعوى وكذلك عند تخصيص الميزانية اللازمة للسلطة القضائية في الميزانية العامة للدولة .
4. ندرة التواصل مع أعضاء السلطة التشريعية لبيان مواطن الحاجة للتعديلات التشريعية في مجال القضاء الإداري .
5. عدم وجود قضاء إداري مستقل لنظر المنازعات الإدارية شكلاً وموضوعاً.
6. طول أمد التقاضي في المنازعات الإدارية والحاجة لتيسير الإجراءات.
7. التأخير في تنفيذ الأحكام الصادرة في المنازعات الإدارية.

التوصيات:

1. اتخاذ التدابير التشريعية اللازمة لتعديل قانون السلطة القضائية والقوانين ذات الصلة بما يكفل إنشاء محاكم مستقلة بشكل تام تختص بنظر المنازعات الإدارية فقط.
2. اتخاذ التدابير التشريعية اللازمة لوضع الإجراءات القضائية بما يكفل التيسير وسرعة البت في المنازعات الإدارية من الناحية الإجرائية والمواعيد الزمنية.
3. إنشاء محكمة لتنفيذ الأحكام الصادرة من المحاكم الإدارية.
4. شمول الأحكام الصادرة بالنفذ المعجل للحفاظ على المراكز القانونية للأفراد وحقوقهم.
5. توفير التدريب اللازم للقضاة في مجال القضاء الإداري وتعزيز التعاون وتبادل الخبرات في هذا المجال بين الدول العربية.

6. تشجيع وتحفيز المحامين والمختصين بالشأن القضائي على التواصل مع أعضاء السلطة التشريعية لاقتراح وإبداء الرأي لاتخاذ ما يلزم من إجراءات تشريعية وتدابير تنفيذية لتطوير العمل في مجال القضاء الاداري.

وختاماً فإننا نؤكد على دور وأهمية القضاء بضمان عدم التعسف أو الانحراف من جانب الادارة فيما تصدره من تصرفات وقرارات في مواجهة الافراد ومساندة جهود الدول لإرساء مبدأ الديمقراطية وصيانة حقوق وحرريات الافراد ومبدأ سيادة القانون ، على أن تكفل الآليات التي تضمن وتكفل تمتعهم بتلك الحقوق والحرريات من جانب والتزام الادارة بتحقيق الصالح العام من جانب آخر من خلال رقابة فاعلة للقضاء يخضعون لها تباشرون من خلال المنازعات التي تعرض أمامها والسبيل لذلك بأن يدعم ويسند عمل القضاء حيث يقاس مدى تطوير هذا الجهاز بما يكفل لها الاستقلال وتوفير الامكانيات المالية والبشرية فالسلطة القضائية عماد أساسي يلزم التطور في عمل السلطتين التشريعية والتنفيذية في دولة القانون .

تم بحمد الله...

التوصيات



جامعة الدول العربية
المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية



الإمارات العربية المتحدة
المحكمة الاتحادية العليا

التوصيات الصادرة عن

المؤتمر الثاني لرؤساء المحاكم الإدارية في الدول العربية

أبو ظبي ١١ و ١٢/٩/٢٠١٢
الموافق ١٧ و ١٨ شوال ١٤٣٣ هـ



جامعة الدول العربية
المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية



الإمارات العربية المتحدة
المحكمة الاتحادية العليا

التوصيات الصادرة

عن

المؤتمر الثاني

لمؤتمر رؤساء المحاكم الإدارية في الدول العربية

الموافق ١٧ و ١٨ شوال ١٤٣٣ هـ

أبو ظبي ١١ و ١٢/٩/٢٠١٢

- أولاً:** أن يكون التظلم من القرارات الإدارية اختيارياً.
- ثانياً:** التأكيد على تنفيذ أحكام القضاء الإداري، دون إبطاء أو تأخير والدعوة إلى إجراء التعديلات التشريعية اللازمة.
- ثالثاً:** العمل على تضييق نطاق مفهوم أعمال السيادة.
- رابعاً:** ضرورة العمل على تحسين ودعم استقلالية القضاء الإداري وأن يكون له اختصاص عام في نظر المنازعات الإدارية كافة.
- خامساً:** إنشاء دوائر قضائية لتنفيذ الأحكام الصادرة عن المحاكم الإدارية.



جامعة الدول العربية
المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية



الإمارات العربية المتحدة
المحكمة الاتحادية العليا

سادساً: نشر الأحكام والاجتهادات القضائية الإدارية في المجلات والنشرات القضائية والعمل على توعية المواطنين بالقانون الإداري وأهميته وكيفية التعاطي معه وإنشاء مجلة عربية تعنى بأمور القضاء الإداري.

سابعاً: الاهتمام بتدريس القانون الإداري في الجامعات بصورة أكثر تعمقاً وتخصصاً والعناية بتدريب القضاة العاملين في القضاء الإداري وتشجيع تبادل الزيارات والخبرات وتعزيز التعاون في هذا المجال بين الدول العربية.

ثامناً: إيجاد آليات لتعزيز التواصل بين القضاء الإداري والمحامين العاملين في مجال القضاء الإداري مع السلطة التشريعية لاقتراح الآراء وإيجاد الحلول الملائمة لتطوير القضاء الإداري وتقنين الاجتهادات.

تاسعاً: ميكنة المحاكم الإدارية وأعمالها القضائية وأحكامها واجتهاداتها واعتماد التقنيات الحديثة في مجال عمل القضاء الإداري.

عاشراً: نظراً لتدخل العلاقة بين القضاء الإداري و الجهات المختصة بالتشريع يوصي المشاركون بتكليف المركز العربي للبحوث القانونية و القضائية الأعداد لندوة تجمع بين الجهتين لتأطير وتنظيم العلاقة بينهما للوصول إلى أفضل النتائج.



جامعة الدول العربية
المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية



الإمارات العربية المتحدة
المحكمة الاتحادية العليا

حادى عشر:

المحاور العلمية للمؤتمر الثالث:

- قانون المرافعات الإدارية.
- قواعد الاثبات في قانون الإجراءات الإدارية.
- دور السلطة التشريعية في دعم التشريعات المساندة لعمل القضاء:
 - السلطة القضائية.
 - الاثبات.
- استثمار الصلاحيات الدستورية الرقابية للسلطة التشريعية لمراقبة الإدارة في التزامها بحدود المشروعية وتنفيذ الأحكام القضائية.
- قرارات نزع الملكية للمنفعة العامة .
- دعاوى الجنسية.

الملف الإعلامي

الملف الصحفي

الخاص بمشاركة وفد مجلس الشورى في المؤتمر الثاني لرؤساء

المحاكم الإدارية في الدول العربية

11-12 سبتمبر 2012م

أبوظبي- دولة الإمارات العربية المتحدة

- الأخبار المرسلة من المرافق الإعلامي إلى الصحافة المحلية.
- تفاصيل نشر الاخبار في الصحف المحلية.
- المؤتمر في الصحف الإماراتية.

■ أولاً: الأخبار المرسلة للصحف المحلية

(الأحد) 9 سبتمبر 2012م

تم نشر الخبر في: أخبار الخليج ص2، الأيام ص 12، البلاد ص 8، الوطن 12.

يستعرض واقع القضاء الإداري بالمملكة ضمن ورقة عمل تقدم بها..

وفد مجلس الشورى يشارك في المؤتمر الثاني لرؤساء المحاكم الإدارية العليا في
الدول العربية

القضيبية – مجلس الشورى

يشارك وفد من مجلس الشورى برئاسة سعادة الاستاذة دلال جاسم الزايد رئيسة لجنة الشؤون التشريعية والقانونية، في فعاليات المؤتمر الثاني لرؤساء المحاكم الإدارية العليا في الدول العربية، والذي سيعقد في أبوظبي خلال الفترة من 11 إلى 12 سبتمبر الجاري، وذلك بتنظيم من المركز العربي للبحوث والدراسات القانونية والقضائية التابع لمجلس وزراء العدل العرب، وباستضافة كريمة من حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة.

وسيشترك وفد مجلس الشورى الذي يضم في عضويته سعادة الاستاذة جميلة علي سلمان، في المناقشات التي ستعقد ضمن أربع محاور رئيسية تتناول اختصاصات القضاء الإداري، وأعمال السيادة الخارجة عن اختصاص القضاء الإداري، وقضاء الاستعجال الإداري، كما سيتم التطرق إلى مشكلات تنفيذ الأحكام الصادرة عن القضاء الإداري والحلول المقترحة لها.

وأشارت رئيسة الوفد سعادة الاستاذة دلال جاسم الزايد إلى مشاركة الوفد بورقة عمل ضمن أعمال المؤتمر حول واقع القضاء الإداري بالمملكة، والتي ستتناول الطبيعة القانونية للقضاء الإداري وفق النظام القضائي في مملكة البحرين، وأهميته، والمعوقات والتحديات التي

يواجهها، كما ستعرض الورقة لعدد من التوصيات التي سيتقدم بها الوفد لإدراجها ضمن التوصيات التي ستصدر عن المؤتمر في نهاية أعماله.

وأكدت الزايد على أهمية هذا اللقاء والذي يعقد للعام الثاني على التوالي في استعراض تجارب الدول العربية في المجالات القضائية والقانونية، وتبادل الخبرات والأفكار بينها بالشكل الذي يسهم في تعزيز التعاون القضائي بين المحاكم الإدارية العليا في الدول العربية، مشيرة إلى أن إيجاد التشريعات والصيغ القانونية التي تعمل على تعزيز دور القضاء الإداري وتضمن استقلالة تعد من الأدوات الهامة في تطوير القضاء الإداري في الدول العربية.

(الثلاثاء) 11 سبتمبر 2012م

تم نشر الخبر في: الوطن ص13، البلاد ص 11، الأيام ص 11.

أكدت نزاهاة القضاء البحريني في أحكامه بما يكفل حقوق الفرد وحرياته ويحقق الاستقرار السياسي..

الزايد تستعرض تجربة مملكة البحرين في القضاء الإداري أمام المؤتمر الثاني
لرؤساء المحاكم الإدارية العليا في أبو ظبي

القضيبية – مجلس الشورى



أكدت سعادة الاستاذة دلال
جاسم الزايد رئيسة وفد
مجلس الشورى المشارك في
اعمال المؤتمر لثاني لرؤساء
المحاكم الإدارية في الدول
العربية والمنعقد حالياً في

مدينة أبو ظبي، على نزاهاة القضاء البحريني في الأحكام التي يصدرها، وبالشكل الذي يتوافق
مع الدستور والقوانين المعمول بها في المملكة بالإضافة إلى الاتفاقيات والمعاهدات الدولية
ذات الصلة، منوهة إلى أن حقوق الأفراد وحرياته مكفولة بالمملكة في ظل عدم انجراف
القضاء نحو الإدارة في مواجهة الأفراد، بما له دوره المؤثر والهام في تحقيق الاستقرار
السياسي.

وقد استعرضت الزايد من خلال ورقة العمل التي شارك بها وفد مجلس الشورى بعضوية سعادة
الاستاذة جميلة علي سلمان، واقع القضاء الإداري بمملكة البحرين وأهميته، وذلك ضمن أولى
أوراق العمل التي تم استعراضها ومناقشتها في أعمال جلسة العمل الأولى حول اختصاصات

القضاء الإداري بين الإطلاق والتقييد، وذلك أمام عدد من الوفود العربية المشاركة التي تمثل حوالي 19 جهة قضائية.

حيث أشارت رئيسة الوفد إن كفاءة الرقابة القضائية على مشروعية الأعمال التي تقوم بها الإدارة لتحقيق المصلحة العامة وما يصدر عنها من تصرفات يعد من سمات الدولة الديمقراطية، لافتة إلى أن المشرع البحريني لم يغفل المنازعات الادارية رغم تبني النظام القضائي الواحد، إذ فصلت وقضت المحاكم البحرينية في العديد من منازعات الافراد مع السلطات الادارية وفي مختلف انواع القضايا الادارية الناشئة عن تصرفات الادارة المادية أو القانونية، مؤكدة في الوقت ذاته على إن الواقع الفعلي والحاجة أثبتت ضرورة أن تنشأ محاكم مستقلة شكلاً وموضوعاً تختص بنظر المنازعات الادارية مستقلة عن القضاء العادي.

وتابعت "إن مملكة البحرين تعمل ومن خلال مؤسساتها الدستورية على تطوير أنظمتها في شتى المجالات ومنها النظام القضائي، بغرض مواجهة التحديات وتطوير الآليات المتاحة حالياً"، منوهة في هذا الخصوص إلى حاجة أعضاء السلطة التشريعية لمعرفة أوجه القصور أو الاحتياجات عند سن التشريع المنظم لأعمال السلطة القضائية وخاصة ما يتعلق بوضع إجراءات التظلم التي تسبق عرض النزاع على السلطة القضائية والمواعيد الزمنية وإجراءات الدعوى وكذلك عند تخصيص الميزانية اللازمة للسلطة القضائية في الميزانية العامة للدولة، مشددة كذلك على أهمية تعزيز التواصل مع أعضاء السلطة التشريعية لبيان مواطن الحاجة للتعديلات التشريعية في مجال القضاء الإداري.

وقدمت الزايد في ختام ورقة العمل عددا من التوصيات التي يتطلع الوفد من خلالها إلى الإسهام ضمن التوصيات الأخرى التي ستصدر عن المؤتمر في نهاية أعماله، في تحقيق التطوير المنشود لعمل القضاء الإداري في الدول العربية، حيث أوصى وفد مجلس الشورى بضرورة اتخاذ التدابير التشريعية اللازمة لتعديل قانون السلطة القضائية والقوانين ذات الصلة بما يكفل إنشاء محاكم مستقلة بشكل تام تختص بنظر المنازعات الادارية فقط، وتلك التدابير التشريعية

التي من شأنها التيسير وسرعة البت في المنازعات الادارية من الناحية الاجرائية والمواعيد الزمنية، وإنشاء محكمة لتنفيذ الاحكام الصادرة من المحاكم الادارية، مع شمول الاحكام الصادرة بالنفاذ المعجل للحفاظ على المراكز القانونية للأفراد وحقوقهم، وتوفير التدريب اللازم للقضاة في مجال القضاء الاداري وتعزيز التعاون وتبادل الخبرات في هذا المجال بين الدول العربية، مؤكدا في الوقت ذاته على أهمية تشجيع وتحفيز المحامين والمختصين بالشأن القضائي على التواصل مع أعضاء السلطة التشريعية لاقتراح وإبداء الرأي لاتخاذ ما يلزم من إجراءات تشريعية وتدابير تنفيذية لتطوير العمل في مجال القضاء الاداري.

وكان المؤتمر قد افتتح اعماله اليوم (الثلاثاء) تحت رعاية معالي الدكتور هادف بن جوعان الظاهري وزير العدل بدولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة، وبتنظيم من المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية التابع لمجلس وزراء العدل العرب، وفي حضور سعادة السفير الدكتور عبدالرحمن الصلح الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية، رئيس المركز، والذي القى بدوره كلمة رحب خلالها بالوفود المشاركة، فيما القى سعادة القاضي الدكتور عبدالوهاب عبدول رئيس المحكمة الاتحادية العليا الاماراتية كلمة الافتتاح.

(الأربعاء) 12 سبتمبر 2012م

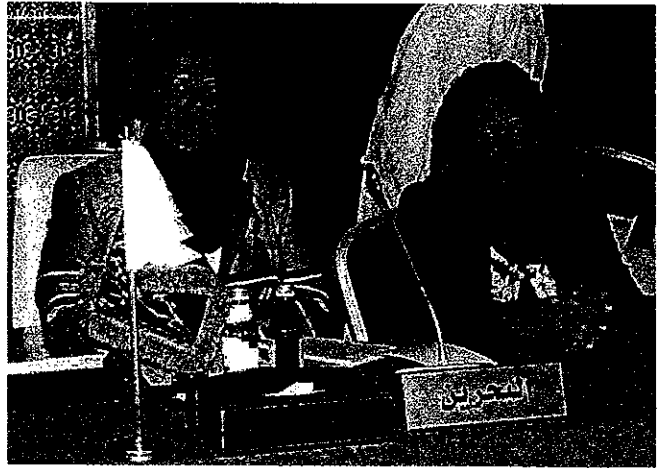
تم نشر الخبر في: الأيام ص 14، أخبار الخليج ص 7، الوطن ص 13، البلاد ص 3.

من ضمن التوصيات الرئيسية التي تقدم بها وفد "الشورى" ..

مؤتمر رؤساء المحاكم الإدارية العرب يدعو لتعديلات تشريعية تضمن سرعة تنفيذ أحكام القضاء الإداري

القضيبية - مجلس الشورى

دعا مؤتمر رؤساء المحاكم الإدارية في الدول العربية إلى ضرورة العمل على إجراء التعديلات التشريعية اللازمة لضمان سرعة تنفيذ أحكام القضاء الإداري في الدول العربية، وذلك ضمن التوصيات الصادرة عنه في ختام أعماله اليوم (الأربعاء) بمدينة أبوظبي، حيث كانت هذه التوصية ضمن



التوصيات الرئيسية التي تقدم بها وفد مجلس الشورى المشارك ضمن ورقة العمل التي تقدم بها أمام أعمال المؤتمر في يومه الأول.

وقد شارك وفد مجلس الشورى برئاسة سعادة الاستاذة دلال جاسم الزايد رئيسة لجنة الشؤون التشريعية والقانونية، وعضوية سعادة الاستاذة جميلة علي سلمان، في المناقشات التي دارت بين الوفود المشاركة في المؤتمر، والتي أسفرت عن تبني عدد من التوصيات التي أكدت على إنشاء دوائر لتنفيذ الأحكام الصادرة من المحاكم الإدارية، وأن يكون النظم من القرارات

الإدارية إختيارياً، وأن يتم العمل على تحسين ودعم إستقلالية القضاء الإداري، وأن يكون له إختصاص عام في نظر المنازعات الإدارية كافة.

كما أوصى المؤتمر بأن يتم نشر الأحكام والاجتهادات الإدارية والقضائية في المجالات والنشرات القضائية والعمل على توعية المواطنين بالقانون الإداري وأهميته وكيفية التعاطي معه وإنشاء مجلة عربية تعنى بأمور القضاء الإداري، مع الاهتمام بتدريس القانون الإداري في الجامعات بصورة أكثر تعمقا وتخصصا، والعناية بتدريب القضاة العاملين في القضاء الإداري وتشجيع تبادل الزيارات والخبرات وتعزيز التعاون في هذا المجال بين الدول العربية، إلى جانب إيجاد آليات لتعزيز التواصل بين القضاء الإداري والمحامين العاملين في مجال القضاء الإداري مع السلطة التشريعية لاقتراح الآراء وإيجاد الحلول الملائمة لتطوير القضاء الإداري وتقنين الاجتهادات، داعيا إلى اعتماد التقنيات الحديثة في مجال عمل القضاء الإداري.

وقد توافق المشاركون في ختام المؤتمر على تكليف المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية بالإعداد لندوة تجمع بين القضاء الإداري والجهات المختصة بالتشريع لتأطير وتنظيم العلاقة بينهما للوصول إلى أفضل النتائج.